من ينتظر "عفوا" عن معتقلي الرأي؟!

افتتاحية النداء-٢٧-٢-٢٠١٠

صدر قبل أيام المرسوم التشريعي رقم ٢٢، والذي قضى بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخ ٢٣-٢-٢٠١٠، فشمل الجنح والمخالفات وجرائم الفرار من خدمة العلم، كما استثنى منها تلك المتعلقة بالدعارة وبعض الجنح الاقتصادية والمرتبطة بالمخالفات البلدية، إلى جانب جرائم مرتبطة بالفساد الوظيفي والإداري ومخالفات الجمارك وأخرى متعلقة بالآداب العامة.

وهذه هي المرة الثانية بعد مرسوم العفو الصادر في العام ٢٠٠٧ التي تشمل فيها مثل تلك الحالات، علماً أن آخر مرسوم عفو شمل الجرائم والعقوبات الجنائية صدر في العام ١٩٨٨.

أما عدم شمول هذا المرسوم جرائم اختلاس وسرقة الأموال العامة فقد لقي ارتياحا واسعا، وهو أمر يتكرر للمرة الثانية في مراسيم العفو الرئاسية، بينما كان شمولها سابقا يلقى أشد الاستنكار، و تتبعه سرديات ساخرة ومؤلمة حول المستفيدين منه وشبكاتهم .

من حيث المبدأ، منح الدستور السوري الراهن رئيس الجمهورية سلطات واسعة، وسمت النظام الجمهوري بالطابع الرئاسي، فأخلّت بالتوازن بين السلطات الثلاث، وجعلت من السلطة التنفيذية سلطة مهيمنة على باقي السلطات، وتضاعف ذلك بما أضفته عليها الثقافة السياسية والتأخر التاريخي المجتمعي من صفات أبوية.

وهذا ما أعطى مراسيم العفو الرئاسي في بلدنا دورا كبيرا ينتظره مواطنونا بشكل شبه دوري، بدءا من مرتكبي مخالفات المرور مرورا بالجانحين إلى المهربين حتى عهد قريب!

بموازاة ذلك، صارت مناسبة مراسيم العفو تلك، نافذة الأمل الوحيدة لآلاف الأسر السورية التي طالما اعتقل أبناؤها تعسفيا، بموجب الأحكام العرفية وسطوة الأجهزة الأمنية المستمدة من سريان مديد لحالة الطوارئ، وبالتالي فإن عدم شمول مرسوم العفو الأخير لأي من المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، شكل خيبة أمل حقيقية لتلك العائلات، ورمى بها من جديد في دائرة المعاناة والانتظار الممض !

علما أن وظيفة العفو الرئاسي قد شرعها القانون أصلا، كي تفتح باب الأمل للمخطئين وتمنحهم فرصا جديدة لاستعادة المواطنة الصالحة، انطلاقا من منظور تربوي تسامحي لا يغلق باب العودة إلى حاضنة المجتمع الوطني الكبير.

وذلك لا ينطبق بحال من الأحوال على معتقلي الرأي من مختلف المشارب، والذين جردوا من حريتهم لمجرد ممارستهم حقوقهم المشروعة بالتعبير والمشاركة في الحياة العامة، واتهموا زورا بجرائم "تنال من الوحدة الوطنية أو تعكر صفو الأمة" بعد محاكمات صورية هزلية!

أولئك بأشخاصهم كمواطنين وأفراد، وبما يمثلونه كرموز للتيار الداعي إلى التغيير الديمقراطي السلمي وإقرار حقوق المواطنة والحريات العامة، لا ننتظر لهم "عفوا"، بل قرارا سياسيا على مستوى الأزمة التي أوصلتنا السلطة إليها وطنا ومجتمعا، وهو قرار برد حريتهم إليهم كخطوة أولى على طريق تصحيح ما تراكم من أخطاء ومظالم، ووقف سياسة الاعتقال التعسفي لكل رأي مخالف أو معارض، والشروع بفتح باب المصالحة الوطنية بما يعيد الوطن لأبنائه جميعا بعد طول إقصاء واحتكار !

مصادر حقوقية:
تحذر من تدهور صحة المالح
تأكيدا لمطالبة إعلان دمشق بإنقاذ حياته

النداء

في تحذير جديد يؤكد ما سبق أن ذكرته أمانة إعلان دمشق في بيانها (أنقذوا حياة المالح ٢٢ فبراير الفائت) كشفت مصادر حقوقية أن "الناشط الحقوقي السوري البارز المحامي هيثم المالح، المعتقل في سجن عدرا، لم يتناول أدويته الضرورية الخاصة بالسكري والدرقية منذ نحو ثلاثة أسابيع، حيث لم تسمح السلطات له بالحصول على الدواء من خارج السجن ."

وذكر محرر أخبار الشرق على صفحة الموقع الرئيسة يوم ٢٠١٠/٢/١، أنه " منذ ١١ شباط/ فبراير لم تسمح السلطات للمعتقلين في سجن عدرا بالحصول على أدوية من أي مكان باستثناء صيدلية السجن، ولا يقبل هيثم المالح (٧٩ عاماً) تناول أية أدوية سوى تلك التي تزوده بها عائلته لأنه يعتقد أن الأدوية المتوفرة في صيدلية السجن ذات نوعية رديئة، حسب تأكيد منظمة العفو الدولية"

وتابع المحرر أن المالح " ظهر آخر مرة في ٢٢ شباط/ فبراير، حين مثل المالح أمام قاض عسكري في دمشق ليواجه تهماً جديدة، هي "تحقير رئيس الدولة "و"ذم الإدارات العامة". وقد استندت التهم إلى معلومات نقلها سجين محتجز بسبب ارتكابه جريمة غير سياسية. ولكن هيثم المالح قال إن المعلومات احتوت على أقوال "غير صحيحة بقصد الابتزاز" من قبل السجين. وقد أسقط القاضي الفرد العسكري الأول في دمشق التهم الجديد عن المالح لشمولها بمرسوم العفو الذي الصدر في ٢٠١٠/٢/٢٣.

ولم يسمح لدبلوماسيين ومحاميين إيطاليين يمثلان الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية دولية تهدف إلى تحسين مستوى حماية حقوق الإنسان، بحضور المحاكمة. وكان هؤلاء قد جاءوا من أجل مراقبة جلسة المحاكمة. كما لم يسمح لزوجته، التي حضرت المحاكمة، بمصافحته أو التحدث معه. وعندما خرج من المحكمة قام أفراد الأمن بجره بعيداً عنها عندما تعانقا.

ووفقاً لأقوال أشخاص حضروا جلسة الاستماع، فقد كان هيثم المالح واهناً إلى حد أن صوته كان ضعيفاً للغاية. وكان قد فقد الوعي خلال الأسبوع الذي سبق جلسة الاستماع لأنه لم يتناول أدويته. وفي اليوم الذي تلا جلسة الاستماع، أُسقطت التهم الجديدة بموجب عفو رئاسي عن السجناء المدانين بجرائم صغرى. بيد أن التهم التي وجهت إليه في ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ظلت قائمة.

وأشارت منظمة العفو الدولي إلى أن الأوضاع في سجن عدرا مترديه. وينام هيثم المالح، رغم سنه المتقدمة، على فرشة على الأرض في زنزانة مزدحمة، وهو يعاني من مرض السكري ومن النشاط المفرط للغدة الدرقية، ولم يتناول أية أدوية منذ ١١ شباط /فبراير ، مع أنه بحاجة إلى تناول أدوية لكلا المرضين بصورة منتظمة. وتزداد حالته الصحية تدهوراً، فالأشخاص الذين يعانون من السكري والغدة الدرقية ولا يتناولون الأدوية الخاصة بهما، يكونون عرضة لفقدان الوزن بشكل كبير والدخول في غيبوبة، وحتى الإصابة بهبوط في القلب وفشل كلوي. وخلافاً للمعتقلين الآخرين في سجن عدرا، فإن هيثم المالح عادة ما يكون برفقة أحد الحراس عند مقابلة طبيب السجن.....